



مؤسسة تمدين شباب  
Tamdeen Youth Foundation

التقرير البرامجي لمشروع الرقابة المجتمعية على الأداء العام  
الفترة الرابعة من 1 فبراير 2015م حتى 30 أبريل 2015م

MONITORING LOCAL AUTHORITIES IN TAIZ

الرقابة المجتمعية على الأداء العام

## البيانات الأساسية :

رقم المنحة	2014 – 552
اسم المنظمة	مؤسسة تمدين شباب – Tamdeen Youth Foundation
الدولة	اليمن – Yemen
اسم المشروع	Monitoring Local Authorities in Taiz
الجهة الممولة	الرقابة المجتمعية على الأداء العام – المرحلة الثانية الصندوق الوطني للديمقراطية (NED)
مدة المنحة	من : 1 مايو 2014 إلى : 30 أبريل 2015
الفترة التي يغطيها التقرير	من : 1 فبراير 2015م إلى : 30 أبريل 2015م
أعد من قبل	عمار عبدالله مهيوب
البريد الإلكتروني	<a href="mailto:amaralsawaei@hotmail.com">amaralsawaei@hotmail.com</a> <a href="mailto:tamdeen@gmail.com">tamdeen@gmail.com</a> <a href="http://www.tamdeen-ye.org">http://www.tamdeen-ye.org</a>
الموقع الإلكتروني	
الملحقات :	

## أولاً : خلفية المشروع

خلال الفترة الرابعة والأخيرة من مشروع الرقابة المجتمعية على الأداء العام الممول من الصندوق الوطني للديمقراطية - NED وهي الفترة الزمنية التي يغطيها هذا التقرير من 1 فبراير حتى 30 أبريل 2015م حدثت تحولات هامة وجذرية على الساحة السياسية في اليمن عموماً وفي محافظة تعز على وجه التحديد ، وظهرت أثناءها الكثير من الصعوبات في مزاوله النشاط المدني □ بعضها متعلق بتمديد و طاقم عملها والمتطوعين معها - وفي مجالات الحياة العامة التي واجهت القاطنين في المحافظة ، يغطي هذا التقرير الأحداث والتحويلات التي حدثت ويربط بينها وبين مسار المشروع وكيفية تأثيرها عليه خلال الفترة.

تمكن عبدربه منصور هادي من مغادرة منزله الذي وضع فيه منذ تاريخ تقديمه للاستقالة تحت الإقامة الجبرية ، ومع وصوله إلى محافظة عدن أعلن في خطاب موجه للشعب التطورات الأخيرة التي حدثت منذ إسقاط جماعة أنصار الله للعاصمة صنعاء ، وهو خطاب عده المراقبون تراجعاً عن الاستقالة التي قدمها في وقت سابق ، بدوره انتقل رئيس الحكومة المهندس / خالد بحاح من أمانة العاصمة إلى محافظة حضرموت ومنها إلى محافظة عدن لحاقاً برئيس الجمهورية وكان ذلك بمثابة إعلان الحكومة عن استئناف ممارسة نشاطها من عدن ، وبتوقيت لاحق أعلن الرئيس السابق / علي عبدالله صالح بخطاب متلفز انتقاده لتحركات هادي الأخيرة وانتقاله إلى محافظة عدن ، وسرعان ما بدأت بعض التوترات من الحراسة الرئاسية لصر المعاشيق بعدن ، حيث توجهت بطلب من هادي مجاميع من اللجان الشعبية لتتولى مسؤولية الحراسة الرئاسية في المعاشيق وأعلن الرئيس هادي منح الحراسة الحالية إجازة وتمكين اللجان الشعبية من استلام قصر المعاشيق وهو ما رفضته قيادة الحراسة الرئاسية وقررت الاشتباك مع اللجان وسقط العديد من الجنود وأفراد اللجان في ذلك الاشتباك ، غادرت الحراسة القصر الرئاسي إثر الحادثة وهو ما كان مبرراً لقيادة الجيش بقصف قصر المعاشيق تحت مبرر سيطرة قوى مسلحة مجهولة عليه ، ليتفاجئ الجميع بقيام الطيران بشن غارات متلاحقة على القصر الرئاسي بعدن أثناء تواجد رئيس الجمهورية فيه ، بعدها بأيام خرج رياض ياسين وزير الخارجية المعين حديثاً من الرئيس / عبدربه منصور هادي ، بنداء موجه إلى دول الجوار بطلب مساعدتها على ردع الانقلابيين - حد قوله □ لتبدأ صفحة جديدة مع إعلان السعودية عن إطلاق عاصفة الحزم استجابة لنداء ومطالبة الرئيس والحكومة الشرعية معلنة أهدافها المتمثلة بإعادة الشرعية والحكومة المتوافق عليها ، ليبدأ فصل طويل من مأساة اليمنيين.

في تعز مع بدايات شهر مايو انتقلت قوات تابعة للأمن المركزي قادمة من صنعاء إلى تعز ، وهو ما أغضب محافظ المحافظة الأستاذ / شوقي أحمد هائل □ رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية العليا في المحافظة ، معلناً في خطاب عام للمواطنين عبر الصحافة والقنوات المحلية □ وهو أمر غير معهود في ممارسات السياسة والإدارة في اليمن □ تفاصيل ما حدث ، وأنه تم توقيع محاضر مع رؤساء الدوائر العسكرية والأمنية في المحافظة تقضي بتجنيب تعز ويلات الصراع المسلح الذي تورطت فيه تعز ، وتم الاتفاق على نقاط محددة أهمها : ( عدم استحداث أي إجراءات عسكرية أو أمنية إلا بتوجيهات مباشرة ومكتوبة منه □ عدم استخدام أي قوات أمنية أو عسكرية من خارج المحافظة ) قدم المحافظ استقالته من رئاسة اللجنة الأمنية والعسكرية العليا في تعز ، ولشعبية المحافظ الكبيرة وأسرتة في تعز خرج عشرات الآلاف من الشباب في حركة احتجاج سلمية أمام بوابة الأمن

المركزي في تعز ، وهو الامر الذي جوبه بقمع شديد من قبل قوات الأمن المركزي طيلة عشرة أيام ، بعدها أعلنت شخصيات مقربة من حزب الإصلاح المقاومة الشعبية في تعز ، لتدخل تعز في مغامرة خطيرة مع السلاح وجماعات العنف ، ويكون هذا الإعلان اللامسؤول بمثابة التمهيد لتعطل كل أشكال الحياة وانعدام الخدمات العامة في المحافظة وانهيار المشاريع الصغيرة والأصغر والمتوسطة والكبيرة في المحافظة وتردي معاش الناس وغيرها من نتائج الحرب الكارثية في البلد.

خلال الفترة أيضاً أعلن عن تشكيل اللجنة الثورية التي أطلقت ملامح برنامجها العام ، متضمناً العديد من المهام ومنها الرقابة الثورية على مؤسسات الدولة ، وهو ما قامت بممارسته دون اتباع أي منهجية رقابية معروفة يمكن عبرها قياس فعلي للأداء ومقارنة النتائج إذ قامت اللجنة الثورية العليا بتعيين مندوبين لها في الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية على المستوى المركزي وبدورها شكلت تلك اللجان المركزية لجاناً فرعية على مستوى المحافظات ، مانحة أولئك المندوبين سلطات تجمع بين الإشراف والتنفيذ ، الامر الذي كان محل رفض في العديد من المحافظات ومنها تعز - وإن وجد قبولاً له في العاصمة صنعاء بحكم تواجد جماعة أنصار الله كسلطة أمر واقع ، في تعز واجهت جماعة أنصار الله الرفض المطلق من قيادة السلطة المحلية في اتباع الآلية المعتمدة في صنعاء ، حيث رحبت السلطة المحلية بالرقابة على الأداء ولكن مع عدم التدخل في أداء الجهات الحكومية أو إثارة الصراعات في قلب تلك المؤسسات ، هذا بالذات ما أجبر طاقم عمل تمدين على ضرورة تغيير خطة الأنشطة وبعد عدد من جلسات النقاش التي جمعت إدارة المؤسسة مع مشرفي لجان الرقابة المجتمعية على الأداء العام تم الاتفاق على التواصل مع الجهات الحكومية الخدمية التسع ، كل جهة على حدة والجلوس مع قياداتها الإدارية وتسليم نسخ من تقرير الرقابة المجتمعية على أداء الجهات للمسؤولين الإداريين في تلك الجهات ، ومناقشة التقارير معهم مع التزام عدم النشر أو التغطية الصحفية لحساسية الظرف الذي تمر به المحافظة على أن يكون لتمدين الحق في نشر التقارير عند استقرار الأوضاع في المحافظة بالتنسيق مع السلطة المحلية والجهات الخدمية.

- في 14 مايو 2015م تعرض مكتب مؤسسة تمدين الكائن في شارع جمال بتعز لاقتحام مجموعة مسلحة لم تفصح عن الجهة التي تتبعها سوى بقولها أنها تابعة للمقاومة الشعبية ، تعرض المتواجدين في المكتب حينها من طاقم عمل المؤسسة للتهديد المباشر ، وقام المسلحون بتفتيش المقر بدقة والعبث بمحتوياته بعد فترة من الاستجواب لرئيس المؤسسة ومه سؤل البرامج وأحد مشرفي فرق الرقابة المجتمعية طلب المسلحون إغلاق المقر بصورة كاملة حتى انتهاء التحقيقات بما يتعلق بالأنشطة المؤسسة ، ومع مغادرة المسلحين للمكتب قاموا بنهب ملفات خاصة بتوثيق أنشطة المؤسسة وجهاز كمبيوتر مكتبي وجهاز لابتوب تابع لفريق البرامج تحتوي على توثيق الأنشطة الميدانية والنماذج الخاصة بتقارير الرقابة المجتمعية على الجهات الحكومية بدعوى فحص محتويات الجهازين وإعادةتهما لاحقاً ، وصادروا أيضاً كمية من المصقات التوعوية المتبعية من حملة مكافحة الفساد والرقابة المجتمعية وبعض الملفات الإدارية ، وللأسف لم يحدث أن تمت إعادة الجهازين الحاسوب المحمول والمكتبي ، واضطرت قيادة المؤسسة لتجنيب الفريق أي مخاطر إضافية إلى إغلاق المركز الرئيسي للمؤسسة في تعز بصورة مؤقتة حتى تقوم بالتواصل مع الجهات المسؤولة عن اقتحام المكتب ومصادرة الأجهزة والوثائق والمتعلقات الأخرى ، بعد الاقتحام أجرت قيادة المؤسسة اتصالات نشطة مع وكلاء المحافظة المتواجدين في تعز ومع العديد من الشخصيات المعروفة في المقاومة والمدنيين أنكروا جميعهم أن يكون المسلحين تابعين لهم ، وكانت هذه الحادثة هي أسوأ ما حدث وأثر على سير المشروع حينها ، بل أثار سلباً على التزامنا تجاه الصندوق الوطني للديمقراطية بتسليم تقرير المرحلة الرابعة ، حينها وحرصاً من قيادة المؤسسة على سلامة فريق العمل والمتطوعين معها ولتجنيبهم أي مخاطر إضافية اضطرت إلى إغلاق المركز الرئيسي للمؤسسة الكائن في تعز بصورة

مؤقتة حتى تقوم بالتواصل مع الجهات المسؤولة عن اقتحام المكتب ومصادرة الأجهزة واتخذت موقفاً مؤقتاً في منطقة المحلية لاستمرار نشاطها ، على أن يعاد النظر بقرار إغلاق مقر المؤسسة في تعز بعد شهر كامل على ضوء نتائج تقييم المخاطر.

مجدداً نشير إلى أن طاقم عمل مؤسسة تمدين شباب كثف تواصله مع قيادة السلطة المحلية وقيادات الجهات التنفيذية بشأن عقد اجتماع مشترك لعرض تقرير المشروع ، غير أن الجميع بدون استثناء أبلغنا بعدم قدرته على المشاركة بهذا الاجتماع لأسباب عديدة تتمثل بالآتي :

- الحساسية المرتفعة للوضع السياسي ، وهي ما قد تجعل بسهولة من الاجتهاد الم مشترك وتقرير الرقابة المجتمعية أداة قابلة للاستثمار السياسي من قبل أطراف الصراع.
- غياب المناخات الآمنة التي تسمح بانعقاد هذه الفعالية وجمع هذا العدد الكبير من القيادات التنفيذية لمحافظة تعز في قاعة واحدة.
- وجهة نظر قيادات الجهات التنفيذية التسع أن انعقاد الاجتماع المشترك في هذا التوقيت يجعل من الاستحالة المشاركة فيه بشفافية وإيجابية ، فضلاً عن احتمالات التذرع بتقرير الرقابة المجتمعية لنشر الفوضى والاحتجاجات وتحريض الرأي العام ضد الطاقم الإداري للجهات الخدمية.
- السلطة المحلية اعتذرت عن قبولها السماح بعقد هذا الاجتماع لأسباب تتعلق بمجريات الوضع الراهن في البلاد وفي المحافظة تحديداً ، التي راعت تجنبها التوترات الزائدة قدر الإمكان ، لكنها وعدت بتسهيل انعقاده حال توفر الظروف الملائمة.

## ثانياً : الملخص

عملت مؤسسة تمدين خلال الـ 3 الأشهر من 1 فبراير 2015م إلى 30 أبريل 2015م على تنفيذ أنشطة المشروع المتبقية بما يحقق أهدافه ، ويتماشى مع الجدول الزمني المرسوم مع تعديل بعض الأنشطة بحسب ما تطلبه الوضع في المحافظة ، وخلال الفترة بذل فريق العمل كافة الجهود الممكنة ، إيماناً منهم بأهمية المشروع والضرورة المرحلية لتنفيذه.

خلال الفترة المتبقية من عمر مشروع الرقابة المجتمعية على الأداء العام تم تنفيذ الأنشطة الآتية :

### ملخص النشاطات المنجزة في مشروع الرقابة المجتمعية على الأداء العام للفترة من 1 فبراير 2015م إلى 30 أبريل 2015م

رقم المنحة : 2014-552

اسم المؤسسة : مؤسسة تمدين شباب □ Tamdeen Youth Foundation

م	التاريخ	النشاط	مكان تنفيذ النشاط	المدرسين / الميسرين	عدد المشاركين	النشاطات
1	15 فبراير □ 15 مارس 2015م	إعداد تقارير الرقابة المجتمعية حول أداء الجهات المستهدفة	مؤسسة تمدين شباب	فريق تمدين	إدارة المؤسسة د/ وهيب البركاني- متعاون مع المؤسسة مشرفي وأعضاء فرق الرقابة المجتمعية	بحسب المذكور في الأنشطة التفصيلية
2	19 □ 29 أبريل 2015م	زيارة الجهات المستهدفة وتسليمها نسخ من تقرير الرقابة المجتمعية	الجهات التنفيذية الخدمية التسع المستهدفة	فريق تمدين	قيادة فريق تمدين	بحسب المذكور في الأنشطة التفصيلية
3	27 أبريل □ 30 أبريل 2015م	تنفيذ حملة إعلامية خاصة بمكافحة الفساد والرقابة المجتمعية	الجهات التنفيذية الخدمية التسع المستهدفة	فريق تمدين	فرق الرقابة المجتمعية	بحسب المذكور في الأنشطة التفصيلية

## ثالثاً : أنشطة البرنامج

### 1- إعداد تقارير الرقابة المجتمعية حول أداء الجهات المستهدفة

التاريخ	15 فبراير – 15 مارس 2015م
منفذ النشاط	إدارة مؤسسة تمدين د/ وهيب البركاني – متعاون مع المؤسسة مشرفي وأعضاء فرق الرقابة المجتمعية
مشرف النشاط	فريق عمل تمدين
مكان النشاط	مقر المؤسسة- تعز

خلال فترة شهرين تقريباً اشتغل فريق تمدين على إعداد تقرير الرقابة المجتمعية بالشكل المخطط له ، بحيث استفاد جسد التقرير من المرجعيات الآتية:

- نتائج تحليل الاستبيانات والتوصيات المقترحة من قبل الخبراء المتعاونين مع المؤسسة في الفترة الثالثة من المشروع.
- نتائج استطلاع قياس رضا المواطنين ( الطالبين للخدمة الذين تم استبانتهم في مواقع الجهات الخدمية □ والمستهفيين من الخدمة الذين تم استبانتهم بنظام العينات في مناطق مختلفة من المدينة).
- الملاحظات الميدانية التي قدمتها فرق الرقابة المجتمعية بحسب استمارة الملاحظات عند النزول الميداني.
- تقارير مشرفي وأعضاء فرق الرقابة المجتمعية حول عملية النزول الميداني والتي تعكس استجابة المسؤولين في الجهات المستهدفة ، الشفافية في تقديم المعلومات المتعلقة بالأداء ، الإجراءات المتبعة للحصول على المعلومات ، المدد الزمنية التي تطلبها عملية الرقابة والحصول على المعلومات ، العراقيل التي واجهتها الفرق عند النزول الميداني ، مستويات الإفصاح عند القيادات الإدارية في الجهات المستهدفة.
- نتائج المقابلات المباشرة مع القيادات الإدارية في الجهات المستهدفة والتي تعكس طبيعة المعوقات التي تواجهها الجهات المستهدفة من وجهة نظر الإدارة ، بجانب نقاط التميز التي تتمتع بها الجهة من وجهة نظر الإدارة أيضاً.
- نتائج المقابلات المباشرة مع بعض النقايبين في الجهات المستهدفة ( باستثناء إدارة شرطة السير و صالحة لجوازات والهجرة والجنسية).
- المعلومات التي استطاع الفريق التحصل عليها من الجهات حول أداءها.

تكفل الخبير المتعاون مع المؤسسة الدكتور/ وهيب البركاني ، بإعداد جسد التقريره ستعيناً بما ورد أ علاه و بخبرات إدارة المؤسسة للمشروع ، عقد خلال فترة إعداد التقرير عدد من جلسات النقاش مع إدارة المؤسسة ، وبعد إنجاز المة سودة الأولية في نهاية بداية شهر مارس تم استدعاء مشرفي فرق الرقابة المجتمعية الثلاث وعرض التقرير عليهم لأخذ ملاحظاتهم ، التي حسنت من فهم نقاط معينة خاصة ما يتعلق بصعوبات الحصول على المعلومات ، وعند استكمال المسودة الثانية تم استدعاء أعضاء فرق الرقابة في مؤسسة تمدين لمناقشة المسودة الثانية تمهيداً لإقرارها بشكلها النهائي ، وأقر الفريق المسودة في منتصف شهر مارس باعتباره التقرير الذي يعبر عن واقع عملية النزول الميداني للرقابة المجتمعية على أداء المؤسسات الحكومية الخدمية ، وقرر الفريق أن يتم إخراج التقرير بثلاثة أجزاء ، بحيث يعبّر كل جزء عن نتائج عملية الرقابة على ثلاث من المؤسسات الحكومية ، وهو ما تم بحسب التقسيم السابق المتفق عليه ، بحيث يغطي الجزء الأول من التقرير أداء ( مؤسسة الكهرباء □ م صلحة لجوازات □ إدارة شرطة السير ) ، ويغطي الجزء الثاني أداء ( صندوق النظافة والتحسين □ مؤسسة المياه والصرف الصحي □ مؤسسة الاتصالات ) ، ويغطي الجزء الثالث أداء ( مكتب المالية □ م صلحة الضرائب □ مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل ) ، ما لوحظ خلال فترة إعداد التقرير تحسن قدرة الشباب على تقديم الملاحظات وتركيزها في الجوانب التي تناسب مع احتياج عملية الرقابة ، ومن استمارة الملاحظات والتقارير التي قدمها الشباب في فرق الرقابة لاحظ فريق المؤسسة كفاءة واضحة في عملية إعداد التقارير وصياغتها وتضمين مصطلحات إدارية تخدم العملية الرقابية ، بل قام فريق المجموعة الأولى في الكهرباء وشرطة السير والجوازات بتقديم استمارة ملاحظات منفردة حول مركبات الخدمة العامة التي بحوزة الجهات الثلاث تضمنت ملاحظات متعلقة بالعدد الكلي للمركبات مقارنة بعدد المركبات المتوقفة في حوش الجهات الثلاث بعد انتهاء المدوام ، ما جعل فريق المؤسسة يعمم الاستمارة على الفريقين الآخرين .

عند إنجاز التقرير بالكيفية المتفق عليها قرر فريق المؤسسة التحرك نحو قيادة السلطة المحلية لعرض التقرير المعد عليها وأخذ الإذن بتسليم التقرير للجهات ونشره في فعالية عامة ، تكفلت إدارة المؤسسة بمقابلة الأستاذ/ شوقي أحمد هائل في استراحة المحافظة في نهاية شهر مارس ، غير أن النتائج كانت مخيبة لآمال الفريق ، فخلال اللقاء اطلع المحافظ على التقرير وناقش إدارة المؤسسة في نقاط متعددة واستفسرهم حول منهجية التقرير والمشاركين في إعداد مبدياً إعجابه الشديد وافتخاره بهذا الجهد الخلاق الذي يمثل خطوة أولى في مجتمع مسئول يستشعر ملكيته لأدوات الخدمة العامة ويحرص على مراقبة أدائها باعتبارها وسائل خدمته ورفاهيته ، غير أن المحافظ أبدى اعتذاره عن التصريح بالموافقة لعقد فعالية عامة وأنه يأمل التعاون معه في عدم نشر التقرير في الوقت الحالي لأن الوضع في المحافظة على مشارف هاوية ، وعند مناقشة إدارة المؤسسة معه عن البدائل الممكنة للحفاظ على جهود فريق العمل وتقدير ما تم إنجازه تم إقرار بديل معقول حيث كلف المحافظ مدير مكتبه بالتواصل مع الجهات المستهدفة وإبلاغها بتوجيهات المحافظ بالجلوس مع فريق المؤسسة للرقابة المجتمعية ، بعدها يمكن لفريق تمدين النزول للمكاتب الخدمية ومقابلة القيادات الإدارية فيها وتسليمها نسخ من التقرير ومناقشته معها ، ووعد المحافظ بأنه في أقرب فرصة سانحة لنشر هذا الجهد الخلاق سيصدر توجيهاته بنشر التقرير والنظر في توصياته والعمل على الاستفادة من الجهود التي قدمها الشباب في المحافظة .

التاريخ	19 – 29 أبريل 2015م
منفذي النشاط	قيادة فريق تمدين مشرفي فرق الرقابة المجتمعية
مشرف النشاط	فريق عمل تمدين
مكان النشاط	الجهات الخدمية التسع المستهدفة

بناءً على نتائج اللقاء مع المحافظ ونظراً لاقتراب موعد انتهاء أعمال المشروع ، قمنا بطباعة خمسمائة نسخة من تقرير الرقابة المجتمعية على الجهات المستهدفة استعداداً لتلقي الموافقة من قيادة السلطة المحلية بنشر التقرير ، وفي 18 أبريل تلقت تمدين اتصالاً من مدير مكتب المحافظ بأن جميع الجهات المستهدفة قد تم إبلاغها بزيارة الفريق وبتوجيهات المحافظ بالتعاطي الإيجابي مع الفريق ، وبالفعل تولت قيادة المؤسسة بالإضافة إلى المشرفين الثلاثة لفرق الرقابة المجتمعية الزيارات الميدانية للجهات الخدمية التسع المستهدفة ، على مرحلتين ، حيث قمنا خلال الأيام من 19 إلى 22 أبريل بزيارة خمس جهات وهي ( الكهرباء □ شرطة السير □ الجوازات □ الاتصالات □ المياه ) ثم خلال الفترة من 26 إلى 29 أبريل بزيارة الجهات الأربع المتبقية وهي ( صندوق النظافة □ المالية □ الضرائب □ الشؤون الاجتماعية ) ، تم تسليم كل جهة نسخ من التقرير الخاص بالمجموعة التي تقع في إطارها ، أي تقرير الرقابة الخاص بثلاث جهات خدمية ، عبرت قيادات الجهات المستهدفة عن شكرها لفريق المؤسسة ولحياديته في النشاط المجتمعي الرقابي وأنهم سيحاولون جاهدين الأخذ بالتوصيات وصرح بعضهم عن نيتهم إشراك الفريق في تقديم المقترحات في اجتماعات الجهة حالما تتحسن الأوضاع المتني تمر بها المحافظة.

### 3- تنفيذ حملة إعلامية خاصة بمكافحة الفساد والرقابة المجتمعية

التاريخ	27 – 30 أبريل 2015م
منفذي النشاط	فرق الرقابة المجتمعية الثلاث
مشرف النشاط	فريق عمل تمدين
مكان النشاط	الجهات الخدمية التسع المستهدفة

تزامناً مع زيارة قيادة المؤسسة لبعض الجهات قام الشباب في فرق الرقابة المجتمعية بالنزول الميداني للجهات المستهدفة لتوزيع بروشورات توعوية حول الرقابة المجتمعية ومكافحة الفساد، ونشر ملصقات تعبيرية حول الفساد وطرق مكافحته وحول قنوات التواصل مع المؤسسة للمشاركة في أنشطة الرقابة المجتمعية على الأداء ومكافحة الفساد.

واجه الفريق خلال الحملة حادثة احتجاز كمية من الملصقات التوعوية في مؤسسة الكهرباء وفي إدارة شرطة السير، وبعد تفاهم ودي مع قيادات الجهتين تم إطلاق الكمية المحتجزة لدى الحراسة الأمنية في مبنى مؤسسة الكهرباء، ومصادرة الملصقات البروشورات في مقر إدارة شرطة السير، ونظراً للتوترات الكبيرة الحاصلة في المدينة عاد الفريق بما تبقى من الكمية إلى مقر المؤسسة.

## رابعاً: التقييم

استخدم الفريق منهجية التقييم وفق المؤشرات، وتم اعتماد الجدول الزمني المحدد وفق اتفاقية المشروع المبرمة مع الصندوق الوطني للديمقراطية، كمرجعية رئيسية لمقارنة المخطط بالإنجاز، وبحسب مؤشرات الكفاءة أيضاً فقد وجدنا أن حرفة الفرق تزداد مع الوقت حيث انعكس ذلك على جودة التقارير ودقة الملاحظات وتماسك الفريق وقدرته على استيعاب المطلوب منه.

## خامساً: الصعوبات التي واجهت مسار المشروع

- في 13 مايو 2015م اقتحمت مجموعة مسلحة مقر مؤسسة تمدين الواقع في شارع جمال، وقامت بتهديد المتواجدين حينها في المقر وفتيش المقر بدقة، على إثرها نهبت المسلحون بعض الأوراق الخاصة بأنشطة المؤسسة وجزءاً من أجهزة الكمبيوتر وكتبتي وجزءاً من لابتوب تابع لفريق البرامج تحتوي على توثيق الأنشطة الميدانية ونماذج تقارير الرقابة المجتمعية على الجهات الحكومية بدعوى فحص محتويات الجهازين وإعادة تهما لاحقاً، وصادروا أيضاً كمية من الملصقات التوعوية المتبقية من حملة مكافحة الفساد والرقابة المجتمعية وبعض الملفات الإدارية، وللأسف لم يحدث أن تمت إعادة الجهازين الحاسوب المحمول والمكتبي، واضطرت قيادة المؤسسة لتجنب الفريق أي مخاطر إضافية إلى إغلاق المركز الرئيسي للمؤسسة في عز بصيرة مؤقتة حتى تقوم بالتواصل مع الجهات المسئولة عن اقتحام المكتب ومصادرة الأجهزة والوثائق والمتعلقات الأخرى، وهو ما أثر على المؤسسة في ختام مشروع الرقابة المجتمعية على الأداء العام لمصادرة الكثير من توثيق فعاليتها ووثائقها الإدارية ومعلوماتها الإلكترونية المخزنة في أجهزة الحاسوب المصادرة.
- توقف التمويلات للأنشطة والبرامج التنموية الممولة من المانحين، والتحول لتمويل أنشطة الاستجابة الإنسانية خاصة الإغاذية منها.

## الأنشطة غير المدعومة من NED

نفذت تمدين عدداً من الأنشطة غير المدعومة من نيد خلال هذه الفترة، وهي بشكل موجز:

## مشروع الرقابة المجتمعية على الأداء العام

1- اللقاء التنسيقي الموسع في الحوبان الذي تم بالشراكة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة OCHA.